

Distr.: General
10 November 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ٣٥ من جدول الأعمال
دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها
الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات
الجديدة أو المستعادة

بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات العامة في فيجي في آب/أغسطس ٢٠٠١

تقرير الأمين العام

نظام الديمقراطية الدستورية الذي أطاح به الانقلاب الذي
وقع في أيار/مايو ٢٠٠٠.

٣ - وقد نظمت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة
الشؤون السياسية بعثة المراقبة ونشرتها. وبحلول منتصف
آب/أغسطس، كان فريق البعثة الأساسي متواجدا في سوفاء،
وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، تم توزيع ٣٨ مراقبا دوليا في
جميع أنحاء جزر فيجي. وقامت البعثة بمراقبة ٩٦ في المائة من
مراكز الاقتراع أثناء الأسبوع الذي أجريت فيه الانتخابات
وعملية فرز الأصوات برمتها. واستنادا إلى تقارير المراقبين،
والتحليلات الإحصائية والمشاورات الواسعة التي أجريت مع
ممثلي المجتمع الفيجي، انتهت الأمم المتحدة إلى أن إجراء
الانتخابات تم بطريقة اتسمت بالمصداقية وأن النتائج عبرت
عن إرادة شعب فيجي.

أولا - موجز

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة
٢٨٠/٥٥ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١ الذي أذن فيه
للأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات
العامة في جمهورية جزر فيجي، وطلب إليه نشرها لمراقبة
العملية الانتخابية والوضع بعد الانتخابات مباشرة وطلب
منه تقديم تقرير عن تنفيذ القرار.

٢ - وقد اعتمد القرار ٢٨٠/٥٥ استجابة لرسالة مؤرخة
٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الحكومة
الانتقالية لفيجي (انظر A/55/1016)، طلب فيها إلى الأمم
المتحدة أن توفد مراقبين لمراقبة الانتخابات العامة المقبلة، التي
تجرى كجزء من التصميم المعرب عنه بوضوح لاستعادة

٤ - إلا أنه خلال فترة مراقبة الوضع بعد الانتخابات، تم تسجيل بعض الشواغل المتعلقة بتشكيل الحكومة. فلم يتم تشكيل وزارة مؤلفة من عدة أحزاب مما يتنافى مع الدستور وأصبح الأمر كله موضع تحد قانوني.

ثانيا - معلومات أساسية

التاريخ السياسي الحديث

٥ - تلعب التركيبة الإثنية في جزر فيجي دورا كبيرا في التمثيل السياسي الوطني وكثيرا ما تشكل محور تركيز الأطراف السياسية الفاعلة، خاصة وأن الثقافة والعرق في فيجي ينحازان بدرجة كبيرة إلى التقسيمات الاقتصادية والجغرافية.

٦ - ووفقا لأحدث الأرقام التي أصدرتها الحكومة، بلغ عدد سكان فيجي ٨٠٦ ٢١٧ نسمة في نهاية عام ١٩٩٩ وكانت الإحصاءات السكانية الإثنية موزعة على النحو التالي: ٥٢ في المائة من السكان الأصليين الفيجيين، و ٤٢ في المائة من أصل هندي، و ٦ في المائة من أصل "عام"، مؤلف أساسا من فيجيين من سلالات أوروبية وصينية.

٧ - وقد حصلت فيجي على استقلالها من المملكة المتحدة في عام ١٩٧٠. بموجب دستور ينص على الأخذ بنظام انتخابي يقوم على أساس خطوط "طائفية" أي حسب الانتماء العرقي. وبعد ١٧ عاما من قيام نظام ديمقراطي برلماني، أفضت نتائج الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٨٧ إلى وقوع انقلابين متعاقبين.

٨ - وفي تلك الانتخابات، فاز بأغلبية الأصوات ائتلاف مكون من حزب الاتحاد الوطني - الذي يحظى أساسا بتأييد الناخبين الفيجيين الذين هم من أصل هندي - وحزب العمل الفيجي، وحلا بذلك محل حزب التحالف، الذي سيطر على الساحة السياسية منذ الاستقلال وكان يحظى بتأييد كبير من

٩ - وأصدرت الحكومة التالية دستورا جديدا في عام ١٩٩٠ تم النص فيه على أن يكون رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من سكان فيجي الأصليين وأن تنظم الانتخابات بدقة وفقا لمعايير طائفية. وعقب الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٩٢، عين سيتيفيني رابوكا، الذي ترعم انقلابي عام ١٩٨٧، رئيسا للوزراء. وبعد إجراء استعراض دستوري شامل، صدر دستور جديد في عام ١٩٩٧. وبمقتضاه رفعت القيود المفروضة على الأصل الإثني لرئيس الوزراء، وأنشئت مقاعد غير إثنية في البرلمان لتكملة المقاعد الطائفية، وأدخل نظام "التصويت البديل" التفضيلي في الانتخابات وأدرج حكم إلزامي ينص على تشكيل وزارة مكونة من عدة أحزاب.

١٠ - وطبقا لهذه الأحكام، أجريت الانتخابات في أيار/مايو ١٩٩٩. وحصل حزب العمل الفيجي وشركاؤه في الائتلاف على أغلبية الأصوات. وأصبح زعيم الحزب، ماهيندرا شودري، أول رئيس وزراء من أصل فيجي هندي وأنشئت حكومة مكونة من عدة أحزاب. إلا أنه في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، قامت جماعة بزعامة جورج سبيت بالاستيلاء على مبنى مجلس النواب بالقوة، والاحتفاظ برئيس الوزراء وغيره من الوزراء رهائن لمدة ٥٦ يوما. وأعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ في البلاد، وتم تعليق جلسات البرلمان. ثم استولى قائد القوات المسلحة في فيجي على السلطة التنفيذية. وفي أعقاب مفاوضات مكثفة، عين لايسينيا كاراسي، أحد علماء الاقتصاد المنتمين إلى السكان الأصليين لفيجي رئيسا لحكومة انتقالية مؤقتة.

دعوة موجهة من الحكومة الانتقالية

ومستشار سياسي أقدم، وموظف قانوني، ومحلل إعلامي ومساعد لرئيس البعثة. ووصلت المجموعة الرئيسية للمراقبين الدوليين البالغ عددهم ٣٨ مراقبا، الذين قدمتهم الدول الأعضاء وهيئات منظومة الأمم المتحدة، إلى فيجي في ٢١ آب/أغسطس. وكانت البعثة بأكملها تمثل ١٩ بلدا هي: الاتحاد الروسي، وأثيوبيا، والأرجنتين، وأستراليا، وأوروغواي، وبلجيكا، وبوتسوانا، وتايلند، وجمهورية كوريا، ورواندا، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وفيت نام، ومصر، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة واليابان.

١٥ - وقبل نشر المراقبين، اشتركوا في جلسات إحاطة لمدة يومين لاطلاعهم على ممارسات الأمم المتحدة في مجال المراقبة، وعلى قانون فيجي الانتخابي، وتاريخها السياسي والقضايا الثقافية ذات الصلة. وفي ٢٣ آب/أغسطس، تم توزيعهم في جميع أنحاء جزر فيجي بواسطة السفن والطائرات والسيارات وتقسيمهم إلى ١٩ فريقا، يتألف كل فريق من شخصين، بما في ذلك "فريق متجول" مقره في سوا. وقاموا بإجراء اتصالات يومية بمقر البعثة وعادوا إلى سوا بحلول ١٣ أيلول/سبتمبر لتقديم معلومات شاملة قبل مغادرتهم. وظل الفريق الأساسي في فيجي حتى ٢١ أيلول/سبتمبر.

١٦ - وخلال عملية الاقتراع التي استمرت أسبوعا، زار المراقبون ٩٦ في المائة من مراكز الاقتراع وعددها ٨١٨ مركزا وجميع الدوائر الانتخابية الـ ٧١. وتغلبوا على صعوبات تشغيلية حمة في سبيل أداء واجبهم، بما في ذلك السفر في بعض الحالات لمدة ٢٢ ساعة متواصلة في عرض البحر. والتقى المراقبون بالناخبين والمسؤولين عن عملية الاقتراع، وممثلي الأحزاب وقادة المجتمعات المحلية. وتولى كل فريق مراقبة أحد مراكز الاقتراع كل يوم من أيام الإداء بالأصوات منذ بداية فتح الأبواب حتى إغلاقها، وزيارة مراكز أخرى في غضون ذلك. وأمضوا في كل مركز من

١١ - وحسب ما جاء في الفقرة ٣ أعلاه، فإنه في رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام، طلبت الحكومة الانتقالية لجمهورية فيجي من الأمم المتحدة حضور ومراقبة الانتخابات العامة المقبلة، التي ستجري بمناسبة عودة البلد إلى نظام الديمقراطية الدستورية عقب الانقلاب الذي وقع في أيار/مايو ٢٠٠٠. كما وجهت الحكومة الانتقالية دعوة إلى مجموعة الكمنولث والاتحاد الأوروبي لإيفاد بعثات مراقبة.

١٢ - وأوفدت الأمم المتحدة بعثة لتقدير الاحتياجات إلى فيجي في الفترة من ١١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ لتقرير مدى جدوى مشاركة المنظمة. ووجدت بعثة تقدير الاحتياجات بعد اجتماعها مع ممثلي طائفة واسعة من المجتمع الفيجي أن هناك تأييدا شديدا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ودعمًا عامًا لوجود بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة. كما لاحظت البعثة وجود شواغل بصدد قبول نتائج الانتخابات على الصعيد المحلي في المدى الطويل.

١٣ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٨٠/٥٥ الذي اشتركت في تقديمه فيجي و ٥٨ دولة من الدول الأعضاء الأخرى، والذي أذنت فيه للأمين العام بإنشاء ونشر بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات العامة في فيجي والوضع بعد الانتخابات مباشرة. ثم اضطلعت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بتصميم بعثة المراقبة وتنظيمها وتنفيذها.

ثالثا - هيكل ومنهجية بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات العامة في فيجي والوضع بعد الانتخابات مباشرة

١٤ - في منتصف آب/أغسطس، قام الفريق الأساسي للبعثة المكونة من سبعة موظفين دوليين بإنشاء مقر لها في سوا. وكان الفريق مؤلفا من رئيس البعثة، ورئيس العمليات،

المرشحين حسب الأفضلية التي يرونها (التصويت تحت الخط)، أو تأييد قائمة المرشحين المقدمة من الحزب الذي يدلون بأصواتهم لمصلحته (التصويت فوق الخط). وحيث أن نظام التصويت البديل يقتضي حصول المرشح على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة (نسبة ٥٠ في المائة زائد ١) لكي ينتخب، فإن الأصوات يعاد توجيهها أثناء عملية العد حتى يحصل المرشح على الحد اللازم للانتخاب. وفي حالة إقصاء المرشح المفضل لدى الناخب في الجولة الأولى من العد، يعاد توجيه التصويت إلى المرشح الثاني الذي يفضله الناخب، وهكذا دواليك إلى أن يحصل مرشح على الأغلبية المطلقة.

٢١ - ويتكون مجلس النواب من ٢٥ مقعدا مفتوحا و ٤٦ مقعدا لمختلف الطوائف: ٢٣ منها لسكان فيجي الأصليين، و ١٩ للفيجيين من أصل هندي، ومقعد واحد لطائفة الروتمان و ٣ مقاعد للمجموعات الإثنية الأخرى. ويقترع الناخب مرتين: مرة لممثل ينتمي لأي مجموعة إثنية والأخرى لممثل من طائفته الإثنية. ويعين رئيس الجمهورية أعضاء مجلس الشيوخ بعد إجراء مشاورات مع مختلف المجموعات النيابية. كما يعين رئيس الجمهورية أحد أعضاء مجلس النواب رئيسا للوزراء انطلاقا من اقتناعه بأنه يمكن أن يشكل حكومة تحظى بثقة المجلس.

٢٢ - وقد استمرت العملية الانتخابية من ٢٥ آب/ أغسطس حتى ٧ أيلول/سبتمبر. وأدلى الناخبون بأصواتهم في الفترة الممتدة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر. وكانت مراكز الاقتراع مفتوحة يوميا في المناطق الأهلة بالسكان. أما في المناطق النائية، فقد تعين على موظفي الانتخابات السفر من قرية إلى أخرى في الجزر لإجراء عملية الاقتراع. وكانت صناديق الاقتراع تنقل يوميا بعد إغلاق باب الاقتراع إلى مواقع آمنة. واتبع نظام الاقتراع عن طريق البريد بالنسبة للذين لم يتمكنوا من التواجد في دوائرهم أثناء

تلك المراكز فترة تتراوح من ٣٠ إلى ٤٥ دقيقة، لتسجيل ملاحظاتهم. واشتملت استمارات الإبلاغ على قوائم تضمنت مؤشرات متعلقة بما إذا كان قانون فيجي الانتخابي ومبادئ سرية الاقتراع و صوت واحد لشخص واحد قد روعيت أم لا. ثم تم بعد ذلك تجميع نتائج تقاريرهم لتمكين البعثة من تحليل النتائج.

١٧ - وبعد إقفال باب الاقتراع يوميا، تولى المراقبون متابعة عملية نقل صناديق الاقتراع من مركز الاقتراع إلى مرفق تخزين آمن مخصص لكل دائرة. وتابعت أفرقة المراقبين، حيثما تسنى ذلك، نقل صناديق الاقتراع إلى مراكز الفرز التابعة للدوائر في ٢ أيلول/سبتمبر. وراقبت الأفرقة عملية العد برمتها في كل مركز من مراكز الفرز الأربعة.

١٨ - وأجرى الفريق الأساسي مشاورات واسعة النطاق مع ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من أجل الاستماع إلى آرائهم وشكواهم بشأن العملية الانتخابية. وظلت البعثة أيضا على اتصال وثيق بفريق المراقبين التابع لمجموعة الكمنولث بغية الاستفادة لأقصى حد من التأثير الإيجابي لوجود المراقبين الدوليين. وقدم مكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدات قيمة وكذلك مكتب مشاريع الانتخابات التابع للبرنامج.

رابعا - العملية الانتخابية في عام ٢٠٠١

١٩ - إن الاقتراع في فيجي إجباري لجميع المواطنين المؤهلين للانتخاب. وينظم مكتب الانتخابات عمليات الانتخاب ويرأسه مشرف مستقل. وبدأ المكتب في أيار/مايو الاضطلاع بحملة تثقيفية جماهيرية شاملة لتعريف الشعب بمسائل من قبيل سرية الاقتراع وطريقة الإدلاء بأصواتهم.

٢٠ - وهناك طريقتان للإدلاء بالأصوات وفقا لنظام التصويت البديل المتبع في فيجي. فيمكن للناخبين ترتيب

حجيرات فردية للتصويت، والقيام بعد بطاقات الاقتراع في مراكز منفصلة بدلا من مراكز الاقتراع والتقييد بإجراءات تحول دون ازدواجية التصويت.

٢٥ - ولم ترد أي تقارير تفيد بوقوع حوادث كبيرة يمكن أن تؤثر على النتائج الإجمالية وأبلغ عن وقوع بعض الحوادث الثانوية. ووجهت مشاكل تقنية، (انظر الفقرات من ٣١ إلى ٣٦ الواردة أدناه)، ولكن تمكن الناخبون، عموما، من ممارسة حقهم في التصويت طبقا لأحكام القانون. فعلى سبيل المثال، كانت بعض مراكز الاقتراع تفتقر إلى مواد أساسية، مثل المصقات التي تشير إلى القوائم التفضيلية للأحزاب غير أن مكتب الانتخابات عالج هذه المسائل في فترة وجيزة بوجه عام.

٢٦ - واضطلع المسؤولون عن عملية الاقتراع بواجبهم في الأعم الأغلب بكفاءة ونزاهة وتم تصريف شؤون الاقتراع وفقا لما ينص عليه القانون. وحدثت بعض الحالات أساسا في مقاطعة واحدة، حيث لم يتم موظفو الاقتراع بالتوقيع بالحروف الأولى على البطاقات قبل إعطائها للناخبين، ومن ثم أصبحت الأصوات التي أدلى بها بواسطة لاغية. وهذا يفسر سبب الشكوى من أن المسؤول عن إلغاء بطاقات الاقتراع هم الموظفون وليس الناخبون ولكن هذه الأحداث لم تكن منتشرة على نطاق واسع. وكان ممثلو الأحزاب متواجدين في الغالبية العظمى في مراكز الاقتراع، لمراقبة العملية الانتخابية وفقا للأحكام السارية في فيجي. ولم يبلغ عن أي تدخل من جانب هؤلاء الممثلين؛ بل في الواقع أدى حضورهم إلى تعزيز شفافية العملية الانتخابية.

الشكاوى والحوادث - نظرة عامة

٢٧ - سجلت البعثة الشكاوى المقدمة من الأحزاب السياسية وممثلي المرشحين والناخبين. ورصدت أيضا ما أوردته وسائل الإعلام من حوادث ومشاكل. وعقدت

فترة الانتخاب. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، نقلت صناديق الاقتراع من جميع أنحاء البلد إلى أحد مراكز الفرز الإقليمية الأربعة. وبدأت عملية العد في ٣ أيلول/سبتمبر واستمرت دون انقطاع إلى أن أعلنت النتائج في ٧ أيلول/سبتمبر.

خامسا - النتائج التي خلصت إليها البعثة

فترة الحملة الانتخابية

٢٣ - قدمت الأحزاب البالغ عددها ثمانية عشر حزبا عددا من المرشحين واتسمت عملية تنظيم الحملة الانتخابية بالحيوية. وكان نشاط النقاش السياسي الذي دار في وسائل إعلام فيجي مثيرا للدهشة، خاصة وسائل الإعلام التي تصدر مطبوعات بالانكليزية والفيجية والهندوستانية. وخصص للأحزاب السياسية وقت متكافئ في التلفزيون والإذاعة اللذين لهما تأثير واسع النطاق في جزر فيجي البعيدة. وأتيحت لجميع الأحزاب والمرشحين فرصة للقيام بالدعاية السياسية في الإذاعة والتلفزيون على أساس تجاري. ورغم أن هذه الدعاية خضعت لنظام رقابة داخلية، غير أن ذلك لم يسفر عن تقديم أي شكوى. واستمرت التغطية الإعلامية النشطة طوال فترة العملية الانتخابية وبعدها. واقتضى عقد اجتماعات عامة للحصول على تصريح ولكن ذلك على ما يبدو لم يجل دون عقد اجتماعات ومؤتمرات سياسية.

فترة الانتخابات

٢٤ - وبصفة إجمالية، تمكن مواطنو فيجي من الإدلاء بأصواتهم بحرية واستقلالية وفي سرية، وروعي "مبدأ صوت واحد لشخص واحد". وتم تقييم مصداقية الانتخابات بناء على عدد من العوامل، تشمل النتائج الموحدة الواردة في استمارات مراقبة الانتخابات والناجمة عن زيارة ٥٠٦ مراكز اقتراع (باستثناء مواعيد فتح باب المراكز وإغلاقها). وتركزت المراقبة على بعض العوامل الحاسمة، مثل استخدام

الاجتماعات يومية مع المشرف على الانتخابات لتتبع معالجة مكتب الانتخابات لتلك الشكاوى. ومعظم الشكاوى التي رفعت إلى البعثة قدمت أثناء عملية العد ومباشرة بعد إعلان النتائج. ونظرا لأن مكتب الانتخابات هو الذي تولى معالجة المسائل التقنية، فقد ركزت البعثة تحليلها على الأربعة أنواع الرئيسية من الشكاوى التي يمكن أن تؤثر على نزاهة العملية الانتخابية بصفة عامة وهي: التخويف والشكاوى من شراء الأصوات، والقائمة الانتخابية وعدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، وارتفاع عدد الأصوات الباطلة والمسائل المتصلة بالاقتراع عن طريق البريد.

الكشوف الانتخابية

٣١ - لم يسمح لعدد كبير من المواطنين بالإدلاء بأصواتهم بسبب عدم العثور على أسمائهم في كشوف الانتخابات. والأسباب وراء ذلك غير واضحة، لكن المشكلة قد تكون متصلة بعوامل تقنية مثل عدم إعطاء الناخبين الفيچيين بطاقات تسجيل وأن الكثيرين منهم يحملون نفس الاسم.

٣٢ - وفي اليوم الأول من الاقتراع، أذن المشرف على الانتخابات للموظفين المكلفين بالإشراف على الانتخابات بإصدار بطاقات اقتراع خاصة بالمقاعد الطائفية والمفتوحة للناخبين الواردة أسمائهم في أي من الكشوف، وفي الوقت نفسه مراعاة التعليمات الخاصة بعدم السماح بالتصويت للأشخاص الذين لم ترد أسمائهم في أي من الكشوف. ونظرا لأن التوجيه صدر في اليوم الأول من الاقتراع، فقد ظهرت حالات لم يسمح فيها بالتصويت للأشخاص الذين لم ترد أسمائهم إلا في كشف واحد فقط.

٣٣ - وفي بعض الأحوال، صدرت لهؤلاء الأشخاص استمارات تحمل عبارة "حاول التصويت" لحمايتهم من دفع الغرامة المفروضة بسبب عدم التصويت. وفي حالات أخرى، طلب من الناس العودة في وقت لاحق من الأسبوع لحين توافر معلومات مستكملة أكثر من مكتب الانتخابات. وليس بالإمكان تحديد عدد الأشخاص الذين عادوا للتصويت فعلا. وأفاد مراقبو الأمم المتحدة أن الأوامر الجديدة لم تصل إلى الجزر النائية في الوقت المناسب وكان من المستحيل على السفن من الناحية التشغيلية أن تعود لكي يتسنى للأشخاص الذين ظهرت أسمائهم على كشف واحد الإدلاء بأصواتهم. وعدد هذه الحالات غير متاح أيضا.

٢٨ - لم يكن عدد حالات التخويف المزعومة كافيا للتأثير على نتائج التصويت بصفة عامة، ولكن المشكلة مع ذلك قد تعمل ضد مبدأ المشاركة الديمقراطية وحرية الناخب. وفي بعض المناطق، علم المراقبون التابعون للأمم المتحدة أن بعض المواطنين اختاروا عدم الاقتراع خوفا من الانتقام.

التخويف والشكاوى المتعلقة بشراء الأصوات

٢٩ - وقبل بدء عملية التصويت، وزع منشور غفل حمل عبارة "التصويت لصالح حزب العمل الفيچي هو تصويت لإراقة الدماء". وزادت وطأة الخطورة الكامنة في هذا التهديد على ضوء الانقلاب الذي وقع في أيار/مايو ٢٠٠٠ والعنف الذي اكتنفه. وقامت البعثة فوراً بعرض الأمر على مكتب الانتخابات والشرطة، وأوصت بإجراء تحقيق يعقبه رفع دعوى قانونية عاجلة. وأكدت السلطان للبعثة أن المسألة ستخضع للتحقيق، وأصدر مفوض الشرطة تحذيرا عاما ضد ممارسة تخويف من هذا القبيل. ولم توزع بعد ذلك أي منشورات، ولكن التحقيق لم يسفر عن أية نتائج حاسمة.

٣٠ - وقدمت شكاوى عن محاولات لشراء الأصوات، وتولى مكتب الانتخابات التحقيق فيها. غير أن مراعاة سرية

بطاقات الاقتراع الباطلة

٣٧ - أفاد مكتب الانتخابات أن نسبة ١١,٦٩ في المائة من جميع الأصوات التي أدلى بها (٨٦ ٧١٠ بطاقة اقتراع) باطلة. وكانت نسبة الأصوات الباطلة في الانتخابات العامة التي أجريت في عام ١٩٩٩ تبلغ ٨,٦٩ في المائة. وقد أثارت هذه الزيادة مشاعر القلق، لا سيما وأن المعدل المرتفع نسبيا للأصوات الباطلة في عام ١٩٩٩ من المحتمل أن يكون متصلا بهيكل الاقتراع الجديد، الذي أدخل فيه نظام الاقتراع التفضيلي. وفي عام ٢٠٠١، كان عامل التجديد أقل احتمالا.

٣٨ - وأوضح التحليل الإحصائي أن الأصوات الباطلة كانت موزعة بالتساوي تقريبا بين مختلف الدوائر الطائفية ونفي احتمال تأثير النسبة المرتفعة للأصوات الباطلة على حزب سياسي واحد أكثر من غيره. وكانت معظم الشكاوى متعلقة بالأصوات الباطلة في دوائر المقاعد المفتوحة، ومع ذلك بلغ متوسط نسبة البطاقات الباطلة في دوائر المقاعد المفتوحة ١١,٨٩ في المائة، وهي نسبة لا تختلف كثيرا عن متوسط النسبة الوطنية البالغة ١١,٦٩ في المائة بوجه عام.

٣٩ - وقد اعتبر عدد كبير من بطاقات الاقتراع باطلا لأنها تضمنت علامة صغيرة عند عبارة "تحت الخط" - وهو المكان الذي يشير فيه الناخب في أي اقتراع سليم إلى خياراته المفضلة وذلك بإدراج أرقام بجانب المرشحين. وسجلت البعثة الشكاوى المقدمة من بعض الأحزاب السياسية التي ادعت أن موظفي الاقتراع المتأثرين بأحزاب أخرى ربما قدموا معلومات مضللة للناخبين عن عمد، مما أدى إلى إبطال أصواتهم. بيد أن مراقبي الأمم المتحدة لم يشهدوا من الأنشطة ما يدعم هذا الادعاء.

٣٤ - وقد وجهت البعثة طلبا خطيا إلى جميع الأحزاب السياسية لتقديم تفاصيل بشأن عدد المواطنين الذين لم يتمكنوا من التصويت لأسباب متعلقة بكشوف الانتخابات، ولكن لم يتم تلقي أي ردود مفصلة. وسيكون عدد الاستمارات المستكملة التي تحمل عبارة "حاول التصويت" هو الرقم الرسمي الوحيد الدال على عدد الأشخاص الذين واجهوا هذا الوضع، ولكنه لن يكون سجلا شاملا نظرا لاحتمال عدم استكمال هذه الاستمارة من قبل كل ناخب لم يرد اسمه في الكشوف.

٣٥ - إلا أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن البعثة ومكتب الانتخابات لم يتلقيا أي تقارير تفيد بتعرض أناس عمدا وبصورة منهجية للحرمان من حقهم في التصويت بسبب انتمائهم السياسي أو العرقي.

٣٦ - وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بعدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، فإن عدد الناخبين المسجلين في عام ٢٠٠١ بلغ ٤٦٨ ٣٢٩ شخصا وهو رقم يزيد بنسبة ٧ في المائة عن الرقم الرسمي المسجل في عام ١٩٩٩. وفي الوقت نفسه، أقر مكتب الانتخابات أن عدد الناخبين المسجلين شمل قيودا مزدوجة وأسماء أشخاص قضوا نحبهم ومن الواضح أن كشوف الناخبين لعام ٢٠٠١ اتسمت بالتضخم بعض الشيء. وقدر مكتب الانتخابات أن نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم بلغت ٧٧,٨٦ في المائة من مجموع عدد الناخبين المسجلين، مقارنة بنسبة ٩٠,٢٩ المسجلة في عام ١٩٩٩. ويعزى جزء من الفرق بينهما إلى كشوف عام ٢٠٠١ المتضخمة، الأمر الذي يبرز أيضا أهمية تحسين دقة الكشوف الانتخابية. ومن شأن ذلك أيضا أن ييسر عملية التصويت نفسها بالتقليل إلى أدنى حد من الوقت الذي يستغرقه البحث عن أسماء الناخبين، ومن ثم خفض الوقت الذي يقضيه الناخبون في الانتظار.

٤٠ - ونظرا لأن صناديق الاقتراع المعنية قد أحكم إغلاقها الآن وفقا لقانون الانتخابات، فإن إجراء مزيد من التحقيقات في هذا الشأن يقع على عاتق السلطات الانتخابية التي تتصرف وفقا لقرار صادر من المحكمة في حالة لجوء المتظلمين إلى اتخاذ إجراء قانوني.

الوضع بعد الانتخابات

٤٤ - حصل حزب سو كوسوكو ديوفاتاني لوينغانوا على ٣٢ مقعدا في مجلس النواب بينما حصل حزب العمل الفيحي على ٢٧ مقعدا. وعُين السيد كاراسي، زعيم حزب سو كوسوكو - ورئيس وزراء الحكومة الانتقالية رئيسا للوزراء وحلف اليمين حسب الأصول المرعية في ١٠ أيلول/سبتمبر.

٤٥ - إلا أن اختيار السيد كاراسي لأعضاء وزارته كان موضع جدل بعد الانتخابات. فالدستور ينص على أن رئيس الوزراء يجب أن يدعو جميع الأحزاب التي تشكل عضويتها في مجلس النواب نسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من مجموع الأعضاء لكي تكون ممثلة في الوزارة على نحو يتناسب مع عدد أعضائها في المجلس. ووفقا لكثير من التقديرات، يحق لحزب العمل الفيحي وفقا لهذه الصيغة أن يحصل على ثمانية مقاعد على الأقل في الوزارة.

٤٦ - وبدأ السيد كاراسي بعد تعيينه رئيسا للوزراء في تبادل الرسائل مع السيد شودري زعيم حزب العمل الفيحي ورئيس الوزراء المخلوع - بشأن تشكيل وزارة متعددة الأحزاب. ودعا رئيس الوزراء السيد شودري للاشتراك في الوزارة، ووافق الأخير في رسالة فسرهما رئيس الوزراء بأنها تتضمن شروطا وبالتالي فهي غير مقبولة. ثم شكل وزارة لم يكن حزب العمل الفيحي ممثلا فيها.

٤٧ - وذكر السيد كاراسي أن تشكيل وزارة متعددة الأحزاب في الظروف الراهنة لن يكون عمليا. ولكنه تعرض لنقد من جانب الأحزاب السياسية والشخصيات الرئيسية مثل كبير القضاة ورئيس المحكمة العليا لفيحي الذين أشاروا إلى تجاهل نص وروح الدستور. وأعلن السيد شودري أن

٤٠ - ونظرا لأن صناديق الاقتراع المعنية قد أحكم إغلاقها الآن وفقا لقانون الانتخابات، فإن إجراء مزيد من التحقيقات في هذا الشأن يقع على عاتق السلطات الانتخابية التي تتصرف وفقا لقرار صادر من المحكمة في حالة لجوء المتظلمين إلى اتخاذ إجراء قانوني.

٤١ - ورغم أن ظاهرة بطاقات الاقتراع الباطلة تجاوزت حدود الأحزاب والدوائر فإن ارتفاع عدد تلك البطاقات في عام ٢٠٠١ مقارنة بأرقام عام ١٩٩٩ يظل مصدر قلق نظرا لأنه ينتقص من المبدأ الديمقراطي القائم على التعبير عن الاختيار من خلال التصويت. وينبغي أن يكون إجراء تحقيق شامل للوضع وتقديم حلول مناسبة للانتخابات المستقبلية من ضمن أولويات مكتب الانتخابات.

الاقتراع عن طريق البريد

٤٢ - سجلت بعثة الأمم المتحدة مزاعم الأحزاب السياسية والمرشحين التي ادعت أن بطاقات الاقتراع المرسله بواسطة البريد كانت تحمل علامات وضعتها نفس اليد (أو الأيدي)، وكذلك الشواغل المعرب عنها فيما يتعلق باستخدام حبر ذي لون غير عادي في كثير من هذه البطاقات. وثمة شكوى أخرى فحواها أن بطاقات اقتراع بريدية غير مثبتة قد ظهرت بعد انتهاء مرحلة التحقق في عملية عد الأصوات. وزعم أنه في إحدى الحالات أدخلت خلسة في عملية العد أكثر من ٥٠٠ بطاقة اقتراع بريدية غير مثبتة رغم الاعتراض على ذلك.

٤٣ - وكان حضور مراقبي الأمم المتحدة في مراكز الفرز بارزا للغاية طوال عملية عد الأصوات، ومع ذلك لم تثر المسائل السالفة الذكر بطريقة واضحة مع أعضاء البعثة إلا بعد استكمال عملية العد. ونظرا لأن بطاقات الاقتراع المعنية كانت محكمة الإغلاق وقتئذ، فإن إجراء مزيد من

وجودها في فيجي إلى إمكانية استمرار مشاركة الأمم المتحدة وتعزيز احتمال مساهمتها.

٥٢ - وقد وفّت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في فيجي التي تم نشرها بنجاح وعلى وجه السرعة بالغرض من إنشائها وعملت في ظل قيود زمنية وتشغيلية شديدة. والمنظمة تعرب عن تقديرها للتعاون الذي قدم للبعثة أثناء تنفيذها لولايتها في فيجي. وينبغي الثناء على الذين عملوا على إنجاز مهمة البعثة، بمن فيهم الدول الأعضاء التي قدمت المراقبين، وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، والفريق الأساسي للبعثة والمراقبون، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فيجي. والأهم هو تقدير فضل الكثيرين من شعب فيجي الذين عملوا بلا كلل من أجل استعادة الديمقراطية.

حزبه سيطعن من خلال المحاكم في مشروعية الإجراءات التي اتخذها رئيس الوزراء.

سادسا - الاستنتاجات

٤٨ - رأت البعثة بصفة عامة أن الانتخابات اتسمت بالمصداقية وعبرت عن إرادة شعب فيجي. وقامت البعثة، بالتعاون الكامل مع الشعب والمسؤولين في فيجي، بمراقبة ٩٦ في المائة من مراكز الاقتراع ولم تعثر على أي دليل يشير إلى بذل محاولات منتظمة للتلاعب بالعملية الانتخابية من أجل الحصول على مكاسب سياسية. وقدمت عدة شكاوى وظهر عدد من المشاكل التقنية التي شملت مسائل خطيرة متعلقة بالكشوف الانتخابية. وقدمت البعثة مقترحات إلى سلطات فيجي بشأن هذه المسائل وغيرها تأمل أن تثبت فائدتها في المستقبل.

٤٩ - ويعتبر البعض أن نظام التصويت التفضيلي الذي ينص عليه دستور فيجي معقد بلا داع ويؤدي إلى إبطال عدد كبير من الأصوات. وفي الوقت نفسه، يجري التسليم بأن هذا النظام تم الأخذ به للحد من تأثير الانقسام الطائفي في فيجي. ومما لا شك فيه أن النقاش الدائر حول ما إذا كان النظام الحالي هو أفضل نظام بالنسبة لفيجي سيظل مستمرا.

٥٠ - وكشفت مراقبة الوضع بعد الانتخابات أن هناك مسائل لا تزال معلقة متصلة بالعودة الكاملة إلى الحكم الدستوري الديمقراطي. وهي تشمل تشكيل وزارة متعددة الأحزاب، حسب ما تنص عليه المادة ٩٩ من الدستور، وهذه المسألة بدورها متصلة بتعيين زعيم المعارضة وأعضاء مجلس الشيوخ.

٥١ - وبالنظر إلى ما تقدم، توجد ثمة فرصة لمساعدة ودعم فيجي في تصميمها المعلن على العودة إلى نظام ديمقراطي دستوري كامل. وقد أدت الوثوقية التي زرعتها البعثة أثناء